تحليل فلسفي للثروة والفقر في فكر جون رولز: دراسة حول العدالة الاقتصادية

م.د. حسين علي محسن / جامعة كربلاء/كلية العلوم الإسلامية
Hussein.m@uokerbala.edu.iq

تاريخ الاستلام: ١٢/ ١١/ ٢٠٢٥
تاريخ القبول: ١٢/ ١٢/ ٢٠٢٥
تاريخ النشر: ١/ ٤/ ٢٠٢٦
الكلمات المفتاحية: العدالة ، الفقر ، رولز ، الثروة
DOI: https://doi.org/10.57026/mjhr.v1i10.138

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى مقاربة مفهوم العدالة الاقتصادية من منظور فلسفي، من خلال تحليل الرؤية التي قدمها الفيلسوف جون رولز في إطار نظريته المعروفة بـ"العدالة كإنصاف" ، ينطلق البحث من التساؤل حول كيفية تحقيق توزيع منصف للثروة والفرص في ظل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، مستندًا إلى مبدأي الحرية والفرق اللذين يشكلان جوهر مشروع رولز الفلسفي ، تكمن أهمية الدراسة في إبراز البعد الإنساني والأخلاقي للسياسات الاقتصادية، من خلال إعادة الربط بين القيم الفلسفية والعدالة الاجتماعية في الممارسة الاقتصادية الحديثة، وتخلص الدراسة إلى أن فكر رولز يقدم نموذجًا قابلاً للتطوير في بناء اقتصاد أكثر إنصافًا يوازن بين الحرية الفردية والمسؤولية الجماعية، بما يعزز كرامة الإنسان ويحدّ من مظاهر التفاوت الطبقي.

تحليل فلسفي للثروة والفقر في فكر جون رولز: دراسة حول العدالة الاقتصادية

م.د.حسين علي محسن / جامعة كربلاء/كلية العلوم الإسلامية
Hussein.m@uokerbala.edu.iq

A Philosophical Analysis of Wealth and Poverty in the Thought of John Rawls: A Study on Economic Justice

Hussein Ali Mohsen / College of Islamic Sciences / University of Karbala

Keywords:
Justice, Poverty, Rawls, Wealth

Abstract

This study aims to approach the concept of economic justice from a philosophical perspective by analyzing the vision presented by John Rawls in his theory of "justice as fairness," It addresses the question of how to achieve a fair distribution of wealth and opportunities amid contemporary social and economic inequalities, focusing on the principles of liberty and difference that form the core of Rawls's philosophical project, The significance of this research lies in highlighting the moral and human dimensions of economic policies by reconnecting philosophical values with social justice in modern economic practicem The study concludes that Rawls's thought provides a flexible and evolving model for building a fairer economy that balances individual freedom with collective responsibility, thereby enhancing human dignity and reducing class disparities.

م.د. حسين علي محسن / جامعة كربلاء/كلية العلوم الإسلامية
Hussein.m@uokerbala.edu.iq

مقدمة:

تُعد العدالة الاقتصادية من أبرز القضايا التي تواجه المجتمعات الحديثة ، نظرًا للفوارق المتزايدة في توزيع الثروة ومستويات الفقر المختلفة بين الأفراد ، فمسألة توزيع الموارد والثروات ليست مجرد مسألة اقتصادية بحتة، بل تحمل أبعادًا فلسفية وأخلاقية، تتعلق بما هو عادل وما هو غير عادل في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

في هذا السياق، يأتي فكر جون رولز، الفيلسوف السياسي المعاصر، ليقدّم نموذجًا متوازنًا للعدالة، يعتمد على مبادئ أخلاقية واضحة ، فقد ركّز رولز على مبدأين أساسيين: مبدأ الحرية الذي يضمن لكل فرد حقوقًا متساوية، ومبدأ الفرق (Difference Principle) الذي يقضي بأن توزيع الثروة يجب أن يكون في صالح الأقل حظًا في المجتمع، ما يسهم في تقليل الفوارق الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة العدالة الاقتصادية من منظور فلسفي، من خلال تحليل فكر جون رولز في مسألة توزيع الثروة والفقر، واستكشاف مدى إمكانية تطبيق مبادئه في السياسات الاقتصادية الحديثة، كما يسعى البحث إلى تقديم رؤية نقدية للتحديات التي قد تواجه تطبيق هذه المبادئ عمليًا، مع اقتراح سبل الاستفادة من فكر رولز في تطوير سياسات اقتصادية أكثر عدلاً.

المبحث الاول : مفهوم العدالة في الفلسفة

تُعد العدالة من أقدم القيم الفلسفية وموضوعًا أساسيًا لدى الفلاسفة منذ أرسطو وحتى الفلاسفة المعاصرين، حيث ارتبط مفهومها دائمًا بمسألة تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد والمصلحة العامة، في الفلسفة، لا تقتصر العدالة على القوانين فقط، بل تشمل البُعد الأخلاقي والاجتماعي، أي ما هو صائب ومنصف في توزيع الحقوق والموارد (Aristotle, 2009; Rawls, 1971)، ويمكن التمييز بين نوعين من العدالة، هما العدالة المطلقة، التي تقوم على قوانين ثابتة لا تتغير بحسب الظروف، والعدالة التوزيعية، التي تهتم بكيفية توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد بما يحقق التوازن ويقلل الفوارق، مع مراعاة الظروف الفردية والاجتماعية لكل فئة في المجتمع(Rawls, 1997, pp. 61) .

م.د.حسين علي محسن / جامعة كربلاء/كلية العلوم الإسلامية
Hussein.m@uokerbala.edu.iq

من منظور اقتصادي، تُعتبر العدالة الاقتصادية معيارًا مهمًا لتقييم مدى كفاءة وفاعلية نظم توزيع الثروة، إذ تُعرَّف الثروة على أنها مجموع الموارد الاقتصادية التي يمتلكها الأفراد أو المجتمع، وتشمل المال والأصول والفرص الإنتاجية، في حين يُعرَّف الفقر بأنه نقص القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والتعليم والصحة، مما يؤثر على تكافؤ الفرص ومستوى الحياة، ويشير توزيع الدخل والثروة إلى الطريقة التي تُقسّم بها الموارد الاقتصادية بين مختلف طبقات المجتمع، ويُعد تحقيق العدالة الاقتصادية أمرًا ضروريًا للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وللحد من الاحتكار والتهميش الاقتصادي للفئات الضعيفة (Piketty, 2014, pp.23–25).

وترتبط العدالة الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بالفلسفة الاقتصادية، التي تهتم بدراسة كيفية تطبيق القيم الأخلاقية في القرارات الاقتصادية والسياسات العامة، فالعدالة الاقتصادية ليست مجرد مسألة كمية تتعلق بتوزيع الثروات، بل هي أيضًا معيار أخلاقي يحدد ما يجب فعله لتحقيق توازن بين مصالح الأفراد والمجتمع، ومن هذا المنطلق، تصبح العدالة الاقتصادية جسرًا بين الأخلاق والاقتصاد، فهي توضح ليس فقط ما يمكن فعله اقتصاديًا، بل ما ينبغي فعله لضمان حقوق الجميع وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق رفاهية أكبر للمجتمع بأسره (Sen, 1999, pp. 87–89) .

وفي بحثنا هذا نسلط الضوء على العلاقة بين العدالة الاقتصادية وتنمية المجتمع، إذ يمكن القول إن المجتمعات التي تطبق مبادئ العدالة التوزيعية تتمتع بفرص أكبر لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام ، فالعدالة الاقتصادية لا تعني فقط إعادة توزيع الثروة، بل تتعلق أيضًا بخلق بيئة تمكن الأفراد من الوصول إلى الموارد والفرص بشكل متكافئ، ما يعزز المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويقلل من حدة الفقر ويحقق نوعًا من التكافؤ في الفرص والحقوق.

م.د. حسين علي محسن / جامعة كربلاء/كلية العلوم الإسلامية
Hussein.m@uokerbala.edu.iq

العدالة فضيلة اخلاقية اجتماعية

تعتبر العدالة إحدى الفضائل الأساسية التي تشكل القيم الأخلاقية والاجتماعية لأي مجتمع سليم، فهي تمثل المبدأ الذي يحكم العلاقات بين الأفراد ويضمن حقوق الجميع على نحو متوازن، فالعدالة ليست مجرد قانون مكتوب يُفرض على الناس، بل هي قيمة داخلية تتجلى في سلوك الأفراد والمجتمع تجاه بعضهم البعض، وتعمل على تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، من هذا المنطلق، يمكن اعتبار العدالة قاعدة أخلاقية توجه السلوك البشري، وتحدد ما هو صواب وما هو خطأ في التعامل مع الآخرين، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي.

في بعدها الاجتماعي، تساهم العدالة في تعزيز التكافل والتضامن بين الأفراد والفئات المختلفة، إذ تعمل على تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار المجتمعي، المجتمعات التي تُقدر العدالة كفضيلة أخلاقية اجتماعية تكون أكثر قدرة على تحقيق تنمية متوازنة، لأنها تضمن مشاركة جميع أعضائها في الموارد والفرص الاقتصادية، ما يعزز الثقة بين الأفراد ويدعم روح التعاون والمساهمة في الخير العام (Dahrendorf, 1988, p. 45–47).

كما ترتبط العدالة الأخلاقية ارتباطًا وثيقًا بمبادئ المساواة والاحترام المتبادل، إذ لا يمكن تحقيق عدالة حقيقية دون مراعاة حقوق الآخرين وعدم التمييز بينهم، فالعدالة كفضيلة أخلاقية تعمل على توجيه السياسات العامة واتخاذ القرارات الاقتصادية بما يخدم المصلحة العامة ويقلل من التهميش والفقر، ويُعتبر هذا البعد جوهريًا لضمان أن يكون توزيع الثروة والفرص الاقتصادية مبنيًا على أسس منصفة وموضوعية، وليس مجرد قوة أو نفوذ اجتماعي (Friedrich, 2014: p.139).

بالاضافة الى ذلك، تعكس العدالة الفضيلة الأخلاقية قدرة المجتمع على الموازنة بين الحرية الفردية والمسؤولية الجماعية، حيث يُمكن للأفراد أن يسعوا لتحقيق مصالحهم الخاصة مع ضمان عدم الإضرار بمصالح الآخرين، وفي هذا السياق، يصبح تحقيق العدالة الاجتماعية والأخلاقية أمرًا أساسيًا لتحقيق رفاهية المجتمع ككل، إذ أنها تؤسس لبيئة اقتصادية متكافئة تقلل من حدة

الفقر وتعزز التكافؤ في الفرص، مما يمكّن الفئات الأقل حظًا من المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الفرق بين العدالة المطلقة (القوانين الثابتة) والعدالة التوزيعية (توزيع الموارد).

يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من العدالة، وهما العدالة المطلقة والعدالة التوزيعية، حيث يمثل كل نوع منهما مقاربة مختلفة لفهم كيفية تحقيق التوازن بين الأفراد والمجتمع، فالعدالة المطلقة تقوم على القوانين الثابتة والمبادئ العامة التي تُطبق على الجميع دون استثناء، بغض النظر عن الظروف الفردية أو الاجتماعية، وهي تقوم على فكرة أن هناك قواعد أخلاقية وقانونية ثابتة تحدد ما هو صواب وما هو خطأ، وتفرض التزامات محددة على الأفراد، ما يضمن وحدة القانون واستقراره في المجتمع، وتتميز العدالة المطلقة بالصرامة في التطبيق، حيث أن المساواة بين الأفراد تُفهم هنا بمعنى التعامل المتساوي مع الجميع على أساس القواعد العامة (Rawls, 1971, p. 52–53).

أما العدالة التوزيعية، فتختلف في منظورها بشكل جوهري، إذ تركز على توزيع الموارد والفرص بطريقة تراعي الفروق الفردية والاجتماعية بين الأفراد، فهي لا تعتبر المساواة المطلقة هدفًا نهائيًا، بل تسعى لتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة في النتائج، بحيث يستفيد الأفراد الأقل حظًا أو الفئات الضعيفة في المجتمع من الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وتأتي العدالة التوزيعية استجابة للتفاوت الطبيعي بين الناس في القدرات والموارد، وتهدف إلى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق استقرار المجتمع ويضمن رفاهية أوسع للأفراد (Rawls, 1971, p. 60–61).

تعكس العدالة التوزيعية وعيًا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، حيث تأخذ في الحسبان اختلاف القدرات والموارد المتاحة لكل شخص، فهي تسعى إلى تقليل الفجوات بين الأغنياء والفقراء وتوفير فرص متكافئة للجميع، بما يعزز من التكافل الاجتماعي والاستقرار المجتمعي، كما أن العدالة التوزيعية تتيح للحكومات والمؤسسات الاقتصادية وضع سياسات تتناسب مع احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا، مثل تقديم برامج الدعم الاجتماعي والضرائب التصاعدية،

بالمقابل، تعتمد العدالة المطلقة على الصرامة القانونية، وقد تكون أحيانًا جامدة ولا تأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية والظروف الخاصة، مما قد يؤدي إلى نتائج غير عادلة في بعض الحالات، لذلك، أصبح الجمع بين المبادئ القانونية الثابتة ومبادئ العدالة التوزيعية ضرورة لضمان تحقيق مجتمع أكثر عدلاً واستقرارًا اقتصاديًا واجتماعيًا (Rawls, 1971, pp. 63–64).

وبالتالي، يمكن القول إن الفرق الأساسي بين النوعين يكمن في التركيز: فالعدالة المطلقة تهتم بالامتثال للقوانين الثابتة والمبادئ العامة بغض النظر عن النتائج الفردية، بينما تركز العدالة التوزيعية على النتائج والآثار العملية لتوزيع الموارد لضمان تكافؤ الفرص والحد من الفقر والفوارق الاقتصادية، ومن هذا المنطلق، تشكل العدالة التوزيعية أساسًا مهمًا لفهم العدالة الاقتصادية الحديثة، إذ أنها تعالج ليس فقط ما يجب فعله وفق القانون، بل ما ينبغي تحقيقه من نتائج اقتصادية واجتماعية عادلة.

الثروة والفقر ومؤشرات قياسهما:

تُعد الثروة والفقر من المفاهيم الأساسية لفهم العدالة الاقتصادية، إذ يشكلان المعيار الذي يُقاس به مدى توزيع الموارد في المجتمع، تُعرف الثروة بأنها مجموع الموارد الاقتصادية التي يمتلكها الأفراد أو المجتمع، وتشمل المال والأصول والممتلكات وفرص الإنتاج، وهي تعكس القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق مستوى حياة لائق، وتعتبر الثروة مؤشرًا مهمًا لقياس القدرة الاقتصادية للأفراد ودورهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تُسهم في تحديد القدرة على الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى (Stanford Encyclopedia of Philosophy, PP.45, 2020).

أما الفقر، فيُعرف بأنه نقص القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للحياة، مثل الغذاء، السكن، الصحة والتعليم، وهو يعكس الحرمان من الموارد والفرص التي تمكن الفرد من العيش بكرامة وممارسة حقوقه الأساسية، ويُعد الفقر ظاهرة معقدة ترتبط بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية،

منها الدخل المحدود، البطالة، قلة الوصول إلى الخدمات العامة، والفروق الهيكلية بين طبقات المجتمع (Sen, 1999, pp. 50–52).

لقياس الثروة والفقر، يستخدم الاقتصاديون مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، من أبرز المؤشرات الاقتصادية المستخدمة مستوى الدخل الفردي، الناتج القومي للفرد، حصة الفرد من الثروة، والفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما يتم الاعتماد على مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد التي تأخذ في الاعتبار التعليم، الصحة، والسكن، إلى جانب الدخل، لتقديم صورة أكثر شمولية عن مستوى المعيشة، وتساعد هذه المؤشرات على تقييم مدى العدالة الاقتصادية في المجتمع، ومدى قدرة السياسات الاقتصادية على تقليص الفوارق وتحقيق التوازن بين مختلف الفئات.

وبهذا يتضح أن فهم الثروة والفقر ومؤشرات قياسهما يمثل حجر الأساس لأي دراسة في العدالة الاقتصادية، إذ يوفر الإطار اللازم لتقييم فعالية توزيع الموارد والفرص، ويربط المفاهيم الفلسفية بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، بما يمكّن الباحث من تحليل مدى تحقق العدالة التوزيعية في المجتمع.

أهمية العدالة الاقتصادية في تحقيق رفاه المجتمع واستقراره

تلعب العدالة الاقتصادية دورًا محوريًا في بناء مجتمع متوازن ومستقر، حيث تسهم في تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المهمة، منها:

١- الحد من الفقر والفوارق الاقتصادية:

يتيح توزيع الموارد بشكل عادل تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يقلل من التوترات الاجتماعية ويحد من مظاهر التهميش والحرمان.

٢- تعزيز تكافؤ الفرص:

تضمن العدالة الاقتصادية توفير فرص متساوية للأفراد للوصول إلى التعليم، والعمل، والخدمات الصحية، مما يتيح لكل فرد أن يحقق إمكاناته ويشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي:

عندما يشعر الأفراد بأن الموارد والفرص توزع بعدالة، يزداد شعورهم بالإنصاف والانتماء إلى المجتمع، مما يعزز الاستقرار ويقلل من النزاعات الاجتماعية والسياسية.

٤- تحفيز النمو الاقتصادي المستدام:

يساهم التوزيع العادل للثروة في زيادة القدرة الشرائية لدى شرائح أوسع من المجتمع، وبالتالي تعزيز الطلب على السلع والخدمات وتحفيز النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى نمو مستدام وشامل.

٥- تعزيز العدالة الأخلاقية والقيم الإنسانية:

ترتبط العدالة الاقتصادية بالإنصاف والمساواة في الحقوق والواجبات، مما يعكس القيم الأخلاقية في المجتمع ويعزز روح التضامن والتعاون بين أفراده.

٦- تشجيع المشاركة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية:

المجتمعات التي تتمتع بعدالة اقتصادية أكبر تشجع الأفراد على المشاركة في الحياة العامة والمساهمة في تحسين ظروف الآخرين، ما يعزز المسؤولية الاجتماعية ويقوي النسيج المجتمعي.

٧- الارتقاء بالكرامة الإنسانية:

العدالة الاقتصادية تضمن أن يتمتع كل فرد بحق العيش بكرامة، حيث لا يشعر بالحرمان أو التهميش بسبب محدودية دخله أو موقعه الاجتماعي، ما يعزز الاحترام المتبادل ويقلل من مظاهر الظلم الاجتماعي (Sen, 1999, pp. 92–97).

المبحث الثاني : مبادئ رولز في العدالة الاقتصادية: نحو إنصاف الأقل حظاً

المبادئ الأساسية لرولز

١- مبدأ الحرية

ينص مبدأ الحرية عند جون رولز على أن لكل فرد حقوق متساوية في الحريات الأساسية، مثل الحرية السياسية والمشاركة في صنع القرار، وحرية التعبير والتجمع، والحق في المساواة أمام القانون، ويركز هذا المبدأ على ضمان أن الحرية الفردية لا تتأثر بالموقع الاجتماعي أو

الاقتصادي للفرد، وأن الجميع يتمتع بنفس الحقوق الأساسية قبل النظر إلى أي توزيع اقتصادي أو اجتماعي(Rawls, 1971, pp. 60–61) .

بالاضافة الى ذلك، يرى رولز أن الحرية ليست مجرد حق نظري، بل يجب أن تكون فعّالة وواقعية، بمعنى أن الفرد يجب أن يمتلك القدرة الحقيقية على ممارسة هذه الحريات. فالأشخاص الذين يعيشون في ظروف فقر شديد قد يمتنعون عمليًا عن ممارسة بعض الحقوق الأساسية، رغم أنها مُكفولة قانونيًا، لذلك، ضمان الحرية يتطلب أيضًا توفير حد أدنى من الموارد والفرص التي تمكّن الجميع من المشاركة الفعلية في المجتمع.

كما أن مبدأ الحرية يشكل الأساس الذي تُبنى عليه بقية المبادئ الاقتصادية والاجتماعية في فلسفة رولز، إذ لا يمكن تحقيق العدالة الاقتصادية الكاملة إذا لم تكن الحريات الأساسية مضمونة للجميع، لأن الحرية المتساوية تسمح لكل فرد بالاستفادة من الفرص المتاحة وتحقيق إمكاناته، ما يعزز الإنصاف ويجعل توزيع الموارد أكثر عدالة وشرعية من الناحية الأخلاقية (Sandel, 2009, pp. 45–46).

٢- مبدأ الفرق (Difference Principle) وتوزيع الثروة

يعتبر مبدأ الفرق أحد الركائز الأساسية لفلسفة جون رولز في العدالة، وينص على أن أي تفاوت في الثروة أو المكانة الاجتماعية مقبول فقط إذا كان يعود بالنفع على الأقل حظًا في المجتمع، بمعنى آخر، يمكن السماح بالاختلافات الاقتصادية والاجتماعية بشرط أن تسهم في تحسين وضع الأفراد الأكثر حرمانًا أو ضعفاء الموارد.

يركز هذا المبدأ على تحقيق العدالة التوزيعية العملية، بحيث لا يكون التفاوت الاقتصادي سببًا في زيادة المعاناة أو الفقر، بل وسيلة لرفع مستوى المعيشة لمن هم في أدنى السلم الاجتماعي، ويؤكد رولز أن توزيع الموارد يجب أن يكون مخططًا بطريقة عقلانية تضمن تحقيق أكبر منفعة ممكنة للأقل حظًا، مع احترام الحرية والمساواة الأساسية للجميع (Nozick, 1974, pp. 150–152).

كما أن مبدأ الفرق يرتبط بفكرة تكافؤ الفرص، إذ لا يكفي مجرد تحسين وضع الأضعف، بل يجب أيضًا أن تتاح لهم الفرص الحقيقية للاستفادة من الموارد والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والعمل، فالتفاوت الاقتصادي يصبح عادلًا عندما يكون مصحوبًا بآليات تمكّن الجميع، وخاصة الأقل حظًا، من تحسين وضعهم وممارسة حقوقهم الأساسية.

يُعد مبدأ الفرق أداة فلسفية قوية لتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مثل:

- الضرائب التصاعدية: فرض ضرائب أعلى على الأغنياء لتحسين خدمات الفقراء.
- برامج الرعاية الاجتماعية: دعم التعليم والصحة والإسكان للفئات المحرومة.
- ضمان حد أدنى من الدخل أو الموارد: لتأمين حياة كريمة لكل فرد في المجتمع (Piketty, 2014, pp. 112–115).

بهذا الشكل، يوضح مبدأ الفرق كيفية تحويل فكرة العدالة إلى إجراءات عملية تهدف إلى تحقيق إنصاف الأقل حظًا وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بطريقة متوازنة ومستدامة.

٣. العدالة الاقتصادية وفق رولز: تكافؤ الفرص

يرى جون رولز أن العدالة الاقتصادية لا تعني المساواة المطلقة في الثروة، بل تهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع، فالأفراد يجب أن تتاح لهم نفس الإمكانيات للوصول إلى الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية، مثل التعليم والعمل والرعاية الصحية، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي (Rawls, 1971, pp. 70–72).

تكافؤ الفرص عند رولز يشمل عدة جوانب:

فرص التعليم والتدريب: يجب أن يتمكن كل فرد من الحصول على تعليم جيد، يتيح له تطوير مهاراته وقدراته، وبالتالي تحسين موقعه الاقتصادي والاجتماعي.

فرص العمل والمكافآت الاقتصادية: يجب أن تُمنح الوظائف والفرص الاقتصادية على أساس الجدارة والكفاءة، وليس بناءً على الميراث أو التمييز الاجتماعي أو الطبقي(Taufik, . 41 2013)

م.د. حسين علي محسن / جامعة كربلاء/كلية العلوم الإسلامية
Hussein.m@uokerbala.edu.iq

الحماية من الفقر والحرمان: تكافؤ الفرص لا يتحقق إلا إذا كان هناك حد أدنى من الموارد والخدمات الأساسية، ما يتيح للأفراد الأقل حظًا المشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي (Nussbaum, 2011, pp. 68–71).

يرتبط تكافؤ الفرص بمبدأ الفرق، إذ أن الفوارق الاقتصادية مقبولة فقط إذا كانت تساهم في تحسين وضع الأقل حظًا، وضمان أن لديهم القدرة على المنافسة العادلة في المجتمع، بمعنى آخر، لا يكفي توزيع الموارد بشكل متساوٍ، بل يجب أيضًا إزالة الحواجز التي تمنع الأفراد من الاستفادة الفعلية من هذه الموارد(Munson, 2012, pp. 120–125) .

أهمية تكافؤ الفرص:

- يقلل من التهميش الاجتماعي ويزيد من عدالة النظام الاقتصادي.
- يعزز الحافز الفردي لتحقيق النجاح والابتكار، لأن الجميع يشعرون أن الفرص متاحة على قدم المساواة.
- يجعل توزيع الثروة أكثر شرعية وأخلاقية، لأنه يعتمد على قدرة الفرد وجهوده وليس على ظروف الولادة أو الطبقة الاجتماعية (Sandel, 2009, pp. 78–80) .

بهذه الطريقة، يقدم رولز نموذجًا للعدالة الاقتصادية يوازن بين الحرية الفردية والإنصاف الاجتماعي، ويحول الفلسفة إلى إطار عملي لتصميم سياسات اقتصادية عادلة وفعالة.

٤. دور المؤسسات في تحقيق العدالة الاقتصادية وفق رولز

وفقًا لفكر جون رولز، لا يمكن تحقيق العدالة الاقتصادية بشكل كامل من دون دور فاعل للمؤسسات الاجتماعية والسياسية، فالمؤسسات تعتبر الوسيلة التي تُترجم بها المبادئ الفلسفية للعدالة إلى سياسات وإجراءات عملية على أرض الواقع (Rawls, 1971, pp. 85–86).

أهمية المؤسسات في فلسفة رولز

تطبيق مبدأ الحرية:

المؤسسات القانونية والسياسية مسؤولة عن ضمان الحقوق والحريات الأساسية لكل فرد، بما في ذلك الحق في التعبير، والتعليم، والمشاركة في الحياة العامة، هذه الحريات تُشكّل الأساس الذي

تُبنى عليه العدالة الاقتصادية، إذ لا يمكن تحقيق تكافؤ الفرص أو مبدأ الفرق بدون حماية قانونية مستمرة (Kelsen,2011,p7).

تنفيذ مبدأ الفرق (Difference Principle):

المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية مثل الحكومات، الهيئات التنظيمية، وصناديق الرعاية الاجتماعية، تلعب دورًا حيويًا في توزيع الموارد بطريقة عادلة، على سبيل المثال:

- فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء لتقليص الفجوة الاقتصادية.
- إنشاء برامج دعم اجتماعي للفئات الأقل حظًا، مثل التعليم المجاني والرعاية الصحية والإسكان المدعوم.
- ضمان حد أدنى من الدخل أو الخدمات الأساسية لضمان حياة كريمة للجميع.

مع ذلك لا يمكن ان تتحقق العدالة إلا عندما ترتبط بالقانون ، وهذا الاجراء يحتاج الى فترة زمنية ليست بقصيرة لانها في نهاية المطاف ترتبط بالفكر السياسي للطبقة الحاكمة (Friedrich, 2004: 239) .

ضمان تكافؤ الفرص:

تلعب المؤسسات دورًا أساسيًا في إزالة الحواجز الهيكلية والاجتماعية التي تحول دون استفادة الأفراد الأقل حظًا من الفرص الاقتصادية، وهو ما يعزز مبدأ تكافؤ الفرص كأساس لتحقيق العدالة. وتشمل هذه الجهود تمويل التعليم والتدريب المهني للفئات المحرومة، وتوفير البنية التحتية والخدمات العامة في المناطق الأقل تطورًا، بالإضافة إلى تطبيق قوانين تمنع التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الطبقة الاجتماعية، مما يتيح لجميع الأفراد المشاركة الفعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويقلل الفوارق الهيكلية بين الطبقات (McGill, 1990:p. 679).

المبحث الثالث: التحليل العملي لتطبيق أفكار رولز على الاقتصاد المعاصر

يقدّم فكر جون رولز إطارًا فلسفيًا قويًا لفهم العدالة الاقتصادية، لكن التطبيق العملي لمبادئه يتطلب دراسة كيفية تحويلها إلى سياسات اقتصادية واجتماعية قابلة للتنفيذ في العالم الحديث.

١. تطبيق أفكار رولز في الاقتصاد المعاصر

توزيع الثروة وفق مبدأ الفرق:

تسمح السياسات الضريبية التصاعدية بتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بما يتماشى مع مبدأ الفرق ، كما ان برامج الدعم الاجتماعي، مثل مساعدات الأسر منخفضة الدخل أو الدعم النقدي المباشر، تعكس الهدف نفسه: رفع مستوى الأقل حظًا (Piketty, 2014, pp. 130–132).

تكافؤ الفرص في التعليم والعمل:

يؤكد رولز أن التعليم العام المجاني أو المدعوم حكوميًا يضمن حصول جميع الأفراد على الفرص اللازمة لتطوير مهاراتهم وقدراتهم ، بالاضافة الى ذلك ان قوانين العمل ومكافآت الأداء تعتمد على الكفاءة والجهد بدلًا من العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية، ما يحقق العدالة في الوصول إلى الموارد والفرص (Rawls, Fried, Sen, & Schelling, 1987, pp. 45–50)

الحد الأدنى من الخدمات الأساسية:

توفير الرعاية الصحية والإسكان والخدمات العامة بشكل متساوٍ لكل المواطنين، يضمن أن الجميع قادرون على ممارسة حقوقهم الأساسية والتمتع بالحرية الفعلية ، كما أن ذلك ينمي شعور المساواة بين افراد المجتمع الواحد ، ويساهم بشكل كبير في نبذ التفرقة والطائفية والعنصرية بشكل واسع، مما له الاثر الكبير في نشر المحبة والاخوة بين جميع الطوائف والاقليات (Rawls, 2005, pp. 60–142)

الأمثلة العملية

- السياسات الضريبية: استخدام الضرائب التصاعدية لتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة.
- الرعاية الاجتماعية: برامج دعم الأطفال، وكبار السن، والأسر منخفضة الدخل لضمان تحسين وضعها الاقتصادي.
- التعليم العام والمجاني: تمكين الفئات الأقل حظًا من الحصول على فرص متساوية في التعليم والتطوير المهني ، وبهذه الطريقة، تضمن المؤسسات أن تكون مبادئ العدالة عند رولز

قابلة للتطبيق عمليًا، وتحول فلسفته النظرية إلى واقع اقتصادي واجتماعي يحقق إنصاف الأقل حظًا وتقليل الفوارق الاقتصادية بشكل متوازن ومستدام (Piketty, 2014, pp. 140–143).

٢. مقارنة بين الدول

يمكن ملاحظة أثر تطبيق أفكار رولز في بعض الدول التي تعتمد سياسات توزيع الثروة بشكل أقرب لفلسفته:

فالدول الإسكندنافية مثل السويد والنرويج: تتبع ضرائب تصاعدية وبرامج دعم اجتماعي واسعة، وتقدم تعليمًا وصحة عامة مجانية، مما يقلل الفوارق ويعزز العدالة الاقتصادية.

ودول أخرى ذات سياسات أقل تدخلية، مثل بعض الدول الليبرالية، يظهر فيها تفاوت كبير بين الأغنياء والفقراء، ما يبرز تحديات تطبيق مبدأ الفرق في الواقع الاقتصادي المعاصر (OECD,2020. Pp 45–48)

٣. التحديات العملية لتطبيق مبدأ الفرق

رغم القوة النظرية لمبادئ رولز، يواجه تطبيقها تحديات عملية عديدة، منها:

- مقاومة الأغنياء: الضرائب التصاعدية وإعادة توزيع الثروة قد تواجه معارضة من أصحاب الدخل المرتفع.
- قيود الموارد: بعض الدول قد تفتقر إلى الإمكانيات المالية أو البنية التحتية اللازمة لتطبيق برامج دعم واسعة.
- التوازن بين الحرية والعدالة: تحقيق مبدأ الفرق دون التأثير على الحوافز الاقتصادية الفردية يمثل تحديًا دقيقًا، إذ يجب موازنة الإنصاف مع تشجيع الإنتاجية والابتكار (Piketty, 2014, pp. 160–162).

خاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث أن فلسفة جون رولز في العدالة الاقتصادية تقدم إطارًا متكاملًا لفهم العلاقة بين الثروة والفقر، والكيفية التي يمكن بها تحقيق توزيع عادل للموارد في المجتمع، ركّز

م.د.حسين علي محسن / جامعة كربلاء/كلية العلوم الإسلامية
Hussein.m@uokerbala.edu.iq

رولز على مبدأ الحرية الذي يضمن حقوقًا متساوية لكل فرد، ومبدأ الفرق الذي يبرر الفوارق الاقتصادية فقط إذا كانت تفيد الأقل حظًا، مع أهمية تكافؤ الفرص في التعليم والعمل والخدمات الأساسية.

كما أبرز البحث دور المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع، من خلال السياسات الضريبية التصاعدية، وبرامج الرعاية الاجتماعية، والتعليم المجاني، بما يضمن إنصاف الأقل حظًا وتحويل العدالة الاقتصادية من مفهوم فلسفي إلى أداة عملية قابلة للتطبيق.

بين لنا روز كيف يمكن للعدالة الاقتصادية أن تساهم في الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية، وتعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتدعم رفاه المجتمع بشكل عام، بالاضافة الى ذلك تعتبر العدالة الاجتماعية ركيزة أساسية لاستقرار المجتمعات وتقدمها، إذ تضمن توزيع الموارد والفرص بشكل عادل بين جميع الأفراد، وتقلل من الفقر والتفاوت الاجتماعي، كما تسهم العدالة الاجتماعية في تعزيز التكافل والتضامن بين المواطنين، وزيادة فرص المشاركة السياسية والاقتصادية، ما يعزز رفاه المجتمع واستقراره على المدى الطويل.

المصادر والمراجع:

1. Aristotle. (2009). Nicomachean Ethics (T. Irwin, Trans.). Hackett Publishing.
2. Dahrendorf, R. (1988). Essays in the Theory of Society. Stanford University Press.
3. Friedrich, C. J. (2014). Filsafat Hukum Perspektif Historis. Bandung: Nuansa dan Nusamedia.
4. Friedrich, E. (2004). Krieg dem Kriege!. Berlin: Freie Jugend.

5. Kelsen, H. (2011). General Theory of Law and State. Bandung: Nusa Media.
6. McGill, F. N. (Ed.). (1990). Masterpiece of World Philosophy. New York: Harper CP.
7. Munson, R. (2012). Intervention and Reflection: Basic Issues in Bioethics (9th ed.). Boston: Cengage Learning.
8. Nussbaum, M. (2011). Creating Capabilities: The Human Development Approach. Harvard University Press.
9. Nozick, R. (1974). Anarchy, State, and Utopia. Basic Books.
10. OECD. (2020). Income Distribution and Poverty in OECD Countries. Organisation for Economic Co-operation and Development.
11. Piketty, T. (2014). Capital in the Twenty-First Century. Harvard University Press.
12. Rawls, J. (2005). A Theory of Justice. Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University Press.
13. Rawls, J., Fried, C., Sen, A., & Schelling, T. C. (1987). Liberty, Equality, and Law (1st ed.). Cambridge: Cambridge University Press.
14. Sandel, M. J. (2009). Justice: What's the Right Thing to Do? Farrar, Straus and Giroux.
15. Sen, A. (1999). Development as Freedom. Oxford University Press.

16. Stanford Encyclopedia of Philosophy. (2020). Original Position and the Difference Principle. Retrieved.
17. Taufik, M. (2013). Filsafat John Rawls tentang Teori Keadilan. Jurnal Mukaddimah, 19(1).